
وادي النيل : مشروع التكامل والتكامل المشروع ! .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ٢١، الأثنين ١ اكتوبر ١٩٨٤. باريس، ص ص ٢٣ - ٢٥

الجمعة 29 كانون الثاني (يناير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

كان بودي تحديث المعلومات وهي متاحة بالفعل حول ما تطرقت إليه في الزمن البعيد ولكن ذلك سيكون جهدا مكررا لجهود كثيرة قام بها الكثير منذ ذاك الحين .. فالقضية الجوهرية هي استمرار عجز المجتمعات اشباع شعوبها من الاتاج المحلي وتزايد تبعيتها للسوق الرأسمالي العالمي وبالتالي خضوعها سياسيا واقتصاديا لمن يوفر لشعوبها الطعام.

وادي النيل

مشروع التكامل والتكامل المشروع!

اذا كان اتفاق وجدة للاتحاد بين المغرب وليبيا قد سرق الانظار في الفترة الاخيرة فان هذا لا يمنع وجود تجارب اتحادية او تكاملية في غير مكان من الوطن العربي. وبين هذه التجارب تجدر الاشارة الى مشروع التكامل بين مصر والسودان الذي يحاول الملف التالي القاء اضواء عليه

بقلم: مصطفى نور الدين عطيه

من المفارقات ان يغزو محمد علي السودان منذ قرن ونصف من اجل البحث عن الذهب، وجلب الأيدي العاملة السودانية الى مصر، وان تصبح الدعوة الى التكامل بين البلدين الآن قائمة على فكرة ان الأرض والمياه تتوفران بالسودان والأيدي العاملة بمصر!

لقد مر الشعب السوداني منذ ذلك الوقت بتجربة مريرة استمرت طوال القرن التاسع عشر حيث كان يحكمه حكام مصر وقوى الاحتلال البريطاني التي تسرق فائضه الاقتصادي الى الخارج تحت ظلال العلم المصري. وتدخلت القوات المصرية - الانجليزية في شؤونه الداخلية بضرب «الثورة المهدية» واستمر السودان «مصرياً» حتى ١٩٥٢، او بالتحديد حتى يناير ١٩٥٦ عندما نال استقلاله عن مصر.

فهل نسي الشعب السوداني الماضي وبات يرحب الآن بالعودة للتكامل مع مصر؟ وعلى اي اساس يقوم هذا المشروع؟ وما الاسباب التي دعت اليه؟ وما حظه من التحقق؟

ان مشروع التكامل بين البلدين يقوم على اساس ان السودان بلد عربي او افريقي يربطه بمصر نهر النيل، وسيلة الري الوحيدة لمصر. ويستند المشروع على دعوى مواجهة مسألتي الأمن الغذائي في البلدين، وما يسمى بمشكلة «الانفجار السكاني في مصر». الى جانب مواجهة الاخطار الخارجية التي تحدق بامنهما الاستراتيجي.

التكامل... لماذا!

يستند مشروع التكامل بين مصر والسودان على ان البلدين يمران بمشكلة تبعية غذائية حادة ... مواجهة هذه المشكلة

بمشكلة تبعية غذائية حادة، وانه من الممكن مواجهة هذه المشكلة بوضع برنامج تنمية او تطوير لمواردهما المادية «الطبيعية» المتاحة.

ويستدعي ذلك ان نلقي نظرة سريعة على درجة حدة هذه المشكلة الغذائية، وعلى الامكانيات المتوفرة في البلدين، وعلى الخطوات التي اتخذت في تنفيذ هذا المشروع، والمشاكل التي تواجهه.

وباستعراض المشكلة بالسودان، نجد انه بلد تتسع مساحته لتزيد بنحو مرتين ونصف عن مساحة مصر، ويزرع من الأرض ما يزيد عن ثلاثة اضعاف مساحة الأرض المزروعة بمصر، وسكانه اقل من نصف سكانها.

وفي السنوات الأخيرة بدأت السودان تسجل معدلات متزايدة في وارداتها من المواد الغذائية، فبين ١٩٨٠ و١٩٨٢، ارتفعت كمية وارداتها من الحبوب والقمح بمعدل مرتين ونصف، ومن الارز والخضروات الجافة (الناشفة) بمعدل ثلاث مرات، ومن الجبنة اربع مرات، ناهيك عن تزايد كميات الواردات من السكر والبيض والزبد واللبن... الى آخره. وبشكل عام ارتفعت قيمة وارداتها الغذائية بين ١٩٧٧ و١٩٨٢ بنسبة ٢٨٣ في المئة. وهو ما اثر تأثيراً شديداً على ميزانها التجاري الزراعي لتنخفض نسبة ما كان يحقق من فائض بنحو ١٦ مرة في الفترة نفسها.

ويجب التنويه الى ان زيادة الواردات من المواد الغذائية، لاترجع

فقط الى زيادة السكان، كما يذكر عادة، وانما يجب ان يضاف الى ذلك ان مساحة الأرض المخصصة للمحاصيل الغذائية لم تزد الا بنسبة ٥ بالمئة فقط خلال العقد الأخير، وفي الوقت نفسه انخفض الانتاج الغذائي، والمساحات المخصصة له. فالمساحة المخصصة للذرة مثلاً انخفضت ١٤ بالمئة وتلك المخصصة للارز ٥٠ بالمئة. اذن يعود جانب من المشكلة الغذائية الى الاختلال في الهيكل الانتاجي وليس الى عامل زيادة السكان فقط. والواقع ان السودان يتمتع بثروة طبيعية هائلة من الممكن ان تقلص بل ان تنفي تبعيته الغذائية للخارج. فهو يزرع ما يزيد عن ٧ مليون هكتار (الهكتار = ١٠ الاف متر مربع) ثلثها يزرع بالري الدائم والباقي يعتمد على الامطار. وتقدر الأرض الصالحة للزراعة بالسودان بنحو ٨٤ مليون هكتار. بالاضافة الى نحو ٣٤ مليون هكتار للرعي والغابات. اي ان لديه ثروة احتمالية هائلة

قابلة للتوسع، ويساعد على ذلك ايضاً توفر المياه اللازمة لاستصلاح جزء كبير من هذه المساحات من الأراضي ولزراعتها. فكمية المياه المتوفرة لدى السودان حالياً تصل الى ١٨ مليار متر مكعب يمكن

مضاعفتها، خاصة بعد الانتهاء من قناة جونقلي الجاري العمل فيها منذ عشر سنوات. وهي كميات تمكنه بالاضافة لمياه الامطار من زراعة مساحة تعادل مرتين ونصف المساحة التي يزرعها حالياً.

وباستعراض اوضاع مصر فإننا لا نجدها اسعد حظاً من السودان، فحوالى نصف احتياجاتها من الحبوب الغذائية يتم استيرادها من السوق الرأسمالي العالمي. وبين ١٩٨٠ و١٩٨٢ ارتفعت كمية واردات مصر بمعدل مرة ونصف المرة من كل من السكر والجبنة واللحوم وبمعدل ٣٢ مرة من الزبدة! وبشكل عام زادت قيمة واردات مصر الزراعية بين ١٩٧٧ و١٩٨٢ بنسبة ١٩٢ بالمئة، وادى ذلك الى زيادة العجز بالميزان التجاري بنحو ثلاث مرات لنفس الفترة.

وترجع مشكلة الزراعة في مصر لعوامل مماثلة لتلك السائدة في السودان خلال العقد الأخير، والتي تتمثل في انخفاض كل من المساحة المخصصة لزراعة الحبوب الغذائية والانتاج. فقد انخفض الانتاج من كل من الارز والخضروات الجافة بنسب ٨ بالمئة و٣٣ بالمئة على التوالي، وانخفض مجمل انتاج الحبوب بنسبة ٣ بالمئة. وذلك يعني ان عدم التوسع في انتاج المواد الغذائية وتفضيل تخصيص الأرض للمحاصيل الموجهة للتصدير ساعد على تفاقم ازمة الغذاء بمصر. يضاف الى ذلك تناقص المساحة المنزرعة من الأرض بفعل زحف العمران عليها، بحيث اصبحت هذه المساحة في الوقت

الراهن نحو ٢,٥ مليون هكتار، ويرى الخبراء ان بمصر ارض قابلة للزراعة تصل الى نحو عشرة مليون هكتار اخرى.

اما مسألة المياه اللازمة لاستصلاح الأراضي وزراعتها، فيتوفر في مصر حالياً نحو ٦١ مليار متر مكعب، يمكن ان يضاف اليها ١٣ ملياراً اخرى تمكن من استصلاح ٨٤٠ الف هكتار حتى آخر القرن الحالي.

ويجب الاقرار بان مصر لا تستطيع حل مشكلتها الغذائية باستصلاح هذه المساحة فقط حتى نهاية القرن، بل حتى بمضاعفة تلك المساحة. وانما يقتضي الحل تغييراً جذرياً للهيكل الزراعي، بل الاقتصادي للمجتمع. فالتركيب المحصولي المصري يتمثل في تخصيص حوالى ٤٣ بالمئة من المساحة المحصولية لزراعة الحبوب الغذائية، بينما ٢٦ بالمئة من المساحة تخصص لتوفير طعام ٤ مليون من الحيوانات، و١١ بالمئة للالياف، و١٢,٧ بالمئة للخضروات والفاكهة، ونحو ٨ بالمئة للبقول والسكر والحبوب الزيتية. ويكفينا ان نذكر ان الاستغناء عن كمية الواردات من الحبوب اي توفيرها محلياً تستلزم زراعة نحو ٤ ملايين فداناً بالاضافة الى المساحة التي تزرع حالياً بالحبوب والتي تصل الى ٢ مليون فداناً، اي زراعة كل أرض مصر بالحبوب. ولو واصلنا القياس على هذا النحو لتبدى لنا استحالة تحقيق هذا الهدف، على المدى القصير او المتوسط. اذ يستلزم ذلك

تغييراً تاماً للدورة الزراعية والتخلي عن زراعة المحاصيل الموجهة

للتصدير للسوق الرأسمالي. ومن أفضل الاحوال يمكن تحقيق قدر من تخفيف عبء الواردات ليس الا، خاصة اذا لم يرتبط هذا التغيير باستراتيجية عامة لمجمل الانشطة الانتاجية الصناعية المرتبطة بالانتاج الزراعي وغير المرتبطة به، بجانب احداث تغيير كيفي في نمط الاستهلاك الذي يسود منذ فترة ليست بالطويلة والتوقف عن تبذير الحبوب الغذائية بتقديمها كعلف (كطعام) للحيوانات. والاعتماد على اساليب انتاج اكثر حداثة، واعادة توزيع الأرض الزراعية على المنتجين المباشرين في شكل تعاونيات وتغيير اسلوب الري السائد لتوفير المياه.

حدود التغيير

ولكن ما الذي حدث من تغيرات في طبيعة الدولة المصرية، بعد اكتوبر ١٩٨١، بحيث تسير العلاقة مع السودان بخطوات سريعة نحو التكامل؟

في الداخل، حيث تتحدد بالفعل طبيعة الدولة، ما زالت السياسة

الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات - سياسة الانفتاح الاقتصادي - هي ذاتها السائدة، حيث يتم تشجيع مساهمة رأس المال الخاص الغربي والعربي والمحلي، ويتسع دورة، في الانشطة الاقتصادية غير الانتاجية، من حيث الكم والكيف. وما زالت علاقـات الانتاج الاجتماعية هي ذاتها، ويتسارع تطورها لصالح رأس المال الخاص وقطاع الدولة على حساب المنتجين المباشرين. فبين ١٩٧٠ و١٩٧٩ ارتفع نصيب اصحاب حقوق التملك (أي من يحصلون على الارباح والفوائد والريع) من الناتج المحلي من ٥٣ بالمئة الى ٧٠ بالمئة، بينما انخفض نصيب المنتجين المباشرين والأجراء من ٤٧ بالمئة الى ٣٠ بالمئة في الفترة نفسها. وتعزز كل الاجراءات الاقتصادية والتشريعات الراهنة هذا الاتجاه واستمراريته.

وبرغم اتساع مساهمة رأس المال الفردي الخـاص المحلي والأجنبي في الانشطة المختلفة، ما زال قطاع الدولة - «القطاع العام» - هو المهيمن على مجمل الانشطة الاقتصادية، وان كان ذلك لا ينفي الانصهار والالتحام بينهمـا، ويتبدى ذلـك من خلال التشريعات التي تعمل على تطوير العلاقة بينهما ليسهما معاً في ادارة المشاريع التي كانت في السابق تدار بواسطة الدولة وحدها. بالاضافة الى ذلك، فاسهام ممثلي القطاع الخاص يتجاوز المشاركة الاقتصادية

لل للمشاركة في السلطة السياسية، اي في اتخاذ القرار وكل المجالات وعلى مستوى السياسة الداخلية والخارجية. في ذلك نلمس انه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لم يحدث تغيرات جذرية، اللهم الا في اتجاه تأكيد السياسة الاقتصادية المتبعة منذ اوائل السبعينات. ولعل هذا بالتحديد يعد احد العوامل الهامة في السعي نحو «التكامل» اقتصادياً مع السودان. لانه يفتح السوق السوداني امام رأس المال الخاص المصري، وامام السلع المصرية. خاصة وان درجة تطور الصناعة المصرية تعد اكثر «تقدماً» بالمقارنة بالصناعة السودانية. وكذلك فيما يتعلق بقطاع التشييد وهو ما عبر عنه فعلياً باسهام شركة «المقاولون العرب» في الأعمال الجارية بالسودان.

ان العلاقة الاقتصادية كانت تسير في نفس الاتجاه منذ ١٩٧٤ وحتى ١٩٨١. اذ تم في هذه الفترة انشاء ثلاث شركات مصرية سودانية، «وهي الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي برأسمال قدرة عشرة ملايين جنيه، وتستهدف زراعة مليون فدان (لم يزرع منها حتى الآن الا ٢٨ الف فدان فقط)، والشركة المصرية السودانية لمشروعات الري والانشاءات برأسمال قدره ٢ مليون جنيه، وشركة الاستثمار السودانية المصرية المحدودة، وذلك علاوة على انشاء هيئة وادي النيل للملاحة النهرية، ووقعت اتفاقية في

نيسان ابريل) ١٩٨١ لانشاء المجلس الاقتصادي المصري السوداني المشترك بين اتحاد الغرف التجارية المصرية، واتحاد اصحاب الأعمال السودانيين».

وبعد توقيع ميثاق التكامل في ١٢ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٢، تمت اجراءات تشريعية واقتصادية في نفس الاتجاه، وتم تكوين الاجهزة المشرفة على تطبيق مشروع التكامل في فترة عشر سنوات. واجتمع برلمان وادي النيل لأول مرة في ٢٥ ايار (مايو) ١٩٨٣ واتخذت مجموعة من الاجراءات والتوصيات الخاصة بالغاء القيود الجمركية والرسوم على المبادلات التجارية بين البلدين، والتي تم تنفيذها بالفعل ابتداء من شهر تموز (يوليو) من نفس العام على بعض السلع. ووافقت لجنة الانتاج المنبثقة عن المجلس الأعلى للتكامل، في نفس الشهر ايضاً، على انشاء «ثلاث شركات جديدة في مجالات تنمية الانتاج الحيواني وانتاج الاعلاف بتكاليف تبلغ نحو ٢٨ مليون دولار، كما تمت الموافقة ايضاً على دعم خطوط الاتصال النهري بين البلدين واستكمال مشروعات الاستفادة من الطاقة الكهربية للسد العالي. وصرح في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه لشركة الخرطوم للتجارة والملاحة باقامة المركز التجاري السوداني بالقاهرة. وكان قد تم توقيع البروتوكول التجاري بين البلدين بهدف الوصول بحجم التجارة بينهما الى ١٥٥ مليون دولار لأول مرة في تاريخ العلاقة بين

التجارة بينهما الى [illegible] مليون دولار لأول مرة في تاريخ العلاقة بين

البلدين وذلك مقابل ٤١ مليون دولار لعام ١٩٨٢.

ـ وعلى مستوى العلاقات السياسية الثنائية، تميزت فترة ما بعد استقلال السودان عن مصر بتوتر نسبي متعلق بمشكلة الحدود، ثم بعد الانقلاب العسكري الذي قاده جعفر نميري عام ١٩٦٩، ثم توقيع ميثاق طرابلس الرامي الى تكوين «اتحاد فيدرالي بين السودان

تواريخ

١٨٢٠ – ١٨٢: احتلت جيوش محمد علي باشا والي مصر السودان.

١١٨١ – ١٨٨٤: انتصار الثورة المهدية واخراج الجيوش المصرية من السودان.

٨٨٤ – ١٨٩٨: نضال الثورة المهدية ضد القوات المصرية والانجليزية وعودة السودان الى مصر بعد موت المهدي وضعف الثورة.

١٨٩٩: «اتفاقية يناير» واقتسام السودان بين مصر وانجلترا.

١٩٢٤: املت انجلترا على مصر سحب جيوشها من السودان وانفردت بحكمها.

١٩٣٦: اتفاقية ٣٦ بين مصر وانجلترا وعودة القوات المصرية الى السودان.

١٩٥١: الغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ وتفرد الانجليز مرة اخرى بالسودان.

١٩٥٣: عقد اتفاقية الجلاء الانجليزي عن السودان. وتوقيع ميثاق طرابلس «الاتحاد الفيدرالي مع ليبيا ومصر».

١٩٥٦: حصل السودان على استقلاله عن مصر في كانون الثاني (يناير) ولم يتحقق مشروع الوحدة مع مصر.

١٩٥٨: خلافات على الحدود «مشكلة حلايب» بين البلدين وشكوى السودان لمجلس الامن بشأنها.

١٩٦٩: الانقلاب العسكري بقيادة جعفر النميري. وتوقيع ميثاق طرابلس «الاتحاد الفدرالي

مع ليبيا ومصر».

١٩٧١: حركة عبد الخالق محجوب وهاشم العطا ومساعدة كل من مصر وليبيا على افشالها واعادة السودان لعلاقته مع الويلات المتحدة.

١٩٧٤: توقيع «منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي» بين البلدين.

١٩٧٦: محاولة انقلاب في تموز (يوليو) ١٩٧٦ بعد اسبوعين من عقد اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين.

١٩٨٢: تشرين الأول اكتوبر) توقيع ميثاق التكامل بين مصر والسودان.

وليبيا ومصر» والذي ظل مجرد توقيع على وثيقة. نظراً للتغييرات التي طرأت على مصر بعد ١٩٦٧، وحصار المعسكر الرأسمالي الغربي وحلفاؤه في المنطقة لمصر. ثم اختفاء عبد الناصر والجناح الذي كان يدافع عن المشروع العربي والدفاع عن قضية فلسطين كهدف استراتيجي تطورت الدولة المصرية منذ «الثورة التصحيحية» عام

١٩٧١، ومن خلال سياسة متجهة نحو تقليص الهدف الاقتصادي والسياسي لمصر.

غير ان التهديد الذي كان يواجه هذه السياسة محلياً وخارجياً، كان يتجسد في بعض التيارات السياسية، وبالتالي كانت مساعدة الدولة المصرية والليبية للسودان على القضاء على حركة هاشم العطار وعبد الخالق محجوب في السنة نفسها متسقة مع الاتجاه العام في المنطقة العربية.

وكان محتوى «التكامل المصري السوداني» في نهاية ١٩٧٤، متمركزاً في استراتيجية الدفاع المشترك. وهي سياسة اتبعت بعد تحسن علاقات كل من السودان ومصر مع الولايات المتحدة، وابعاد الاتحاد السوفياتي عن المشاركة في ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية وتحرير الأراضي العربية المحتلة، واعداد الظروف الاقتصادية الداخلية في كل من السودان ومصر لحضور رأس المال الغربي والعربي في شكل قروض واستثمارات.

وعلى مستوى السياسة المشتركة في المنطقة الافريقية والحرب العراقية - الايرانية فإن لكل من مصر والسودان مواقف واحدة. فمنذ بداية مشكلة تشاد وكل منهما يتخذ نفس المواقف، سواء كان ذلك بشكل ثنائي بين البلدين، او بالتنسيق مع الولايات المتحدة،

وفرنسا، او في داخل منظمة الوحدة الافريقية.

وبالنسبة الى الحرب العراقية - الايرانية فان مواقف الدولة السودانية والمصرية لم تتغير، فهي المساندة للعراق، وقد ارسلت مصر للعراق، في اذار (مارس) ١٩٨١ صفقات اسلحة، ولا تخفى مساندتها للعراق ولا مساعدتها العسكرية لها في الوقت الراهن.

نعم ولكن

اثار مشروع التكامل ويثير حالياً نقاشاً على مستوى القوى السياسية والاحزاب في كل من مصر والسودان. وكانت «الانتخابات» الأخيرة بمصر، فرصة لدعم البعض لهذا المشروع ومعارضة بعض القوى وصمت البعض الآخر.

فحزب «الاحرار الاشتراكيين» لم يطرق في برنامج الانتخابي هذا الموضوع اطلاقاً والتزم الصمت وكأن الدولة المصرية لم توقع مشروعاً للتكامل مع احد. وكان هذا الصمت في الحقيقة عاماً في ما يتعلق بعلاقات مصر الخارجية.

اما «الحزب الوطني الديمقراطي» - حزب السلطة الحاكمة، وصاحب المشروع والمدافع عنه، فانه لم يطرق هذا الموضوع الا

تضمن فقرة عامة عن العلاقات الخارجية لمصر مع الدول الافريقية فيقول «تعمل مصر جاهدة على تطوير منظمة الوحدة الافريقية وزيادة فاعليتها في تحقيق «الاستقرار» والتقدم في القارة وان تعمل على توثيق التعاون على المستوى الثنائي مع كل دول القارة، مع التركيز بصفة خاصة على التكامل مع السودان، والتعاون مع دول حوض النيل من شتى المجالات».

ويعلق جمال عبد الجواد (السياسة الدولية - يوليو ١٩٨٤) على غياب الكلام باستفاضة في برنامج الحزب الوطني عن مشروع التكامل بقوله «بانه ربما يعكس هذا انخفاض حماس الحزب للاستمرار في هذه العملية (يقصد عملية التكامل) بالشكل الذي اتخذته حتى الآن والتي تهدد بتورط مصر في مواجهة مع قطاعات هامة من الشعب السوداني... كذلك فإن عملية التكامل لم تعد تلقى القبول الشعبي بسبب انحصارها في نطاق اتفاقية الدفاع المشترك».

اما في ما يتعلق بموقف حزب الوفد «الجديد»، فهو لم يختلف عن موقفه التاريخي، قبل حصول السودان على استقلاله عن مصر. فالسودان في شعاراته التي رفعها في الانتخابات الأخيرة، ما زال «مصرياً». فقولة النحاس الشهيرة «تقطع يدي ولا يفصل السودان عن مصر» ما زالت احد شعارته في الحملة الانتخابية الأخيرة.

ويتناقض الوفد في موقفه، فهو من ناحية لا يريد «وحدة الرؤساء او الحكومات» وانما يريد وحدة حقيقية نابعة من وجدان الشعبين، في الوقت نفسه فانه يوافق على اتفاقية الدفاع المشترك!

ولم يتضمن نقد حزب العمل الاشتراكي الاتفاقية الا بسبب بعدها غير الشعبي. فهو يطالب بضرورة «اضفاء الصفة الشعبية على اجراءات ومظاهر التكامل بين مصر والسودان...» اي انه يقبل بها من حيث المبدأ وفقط هذا البعد هو الذي يقلقه، كما يقلقه ايضاً حزب التجمع الذي ينادي باقامة تكامل حقيقي بين الشعب المصري والسوداني على اسس ديمقراطية يرضاها الشعبين «بما يحقق المصالح الاساسية للبلدين الشقيقين». فالتكامل على الصورة الراهنة يقيد من حق الشعب السوداني في اختيار نظام الحكم الذي يتفق ومصالحه.

وفي الجانب الآخر، اي في السودان فنجد ان المعارضة السياسية للتكامل مع مصر تتبلور في بعض الابعاد الهامة والتي لا يمكن اغفالها عند نقاش هذا الموضوع. فالسودان يمر بمراحل توتر وصراع داخلي متواصل منذ ما بعد الاستقلال. وكان الانقلاب العسكري عام ١٩٦٩، احد مظاهر هذا الصراع، ثم اعقبه بفترة قصيرة، تزايد الصراع بين الانصار (اتباع المهدي) وبين الدولة السودانية. وادى

التوتر بينهما الى دحر الانصار عام ١٩٧٠، ثم اعقب ذلك ضرب الحركة الشيوعية السودانية، ثم في ١٩٧٦، حاول الانصار قلب نظام الحكم. ومن ناحية اخرى فقد خلق الاستعمار الانجليزي ابان فترة، احتلاله للسودان، مشكلة بين الجنوب والشمال بالسودان ودعم هذه المشاكل بدراساته الانتروبولوجية التي قام بها العالم الانجليزي ايفانز بريتشارد واتباعه. ودعموا الفوارق العرقية والدينية في داخل الشعب السوداني. ولقد اضطرت الدولة عام ١٩٧٢ لاعطاء بعض من «الحكم الذاتي» لثلاث مقاطعات جنوبية، ولكن شاءت الصدف ان تكون هذه المقاطعات هي التي يتوفر فيها اكثر من غيرها الثروة الاحتمالية الزراعية السودانية، بالاضافة الى النفط التي بدأت

شركات غربية، خاصة امريكية تكتشفه فيها في السنوات الأخيرة! ولقد ادت محاولة الدولة السودانية اعادة التنظيم الاداري الى تزايد التوتر بين الجنوب السوداني والدولة، وزاد من غضب اهل الجنوب مشروع التكامل المصري السوداني، الذي يعد من وجهة نظرهم فرض لشكل من العلاقات الاقتصادية والسياسية لم يتم استشارتهم فيها، ويعيد لاذهانهم الماضي القريب لما قبل الاستقلال.

ومن هنا بالذات تتبدى خطورة الجانب الخاص بالأمن القومي في

اتفاقية التكامل. فهي تسمح لمصر بالتدخل لحماية الحكم في السودان. تضاف الى ذلك نقطة اخرى على جانب من الأهمية وهي المتعلقة بمسألة اقتسام مياه النيل. فالسودانيون يرون ان هناك بعض الظلم الواقع عليهم في مسألة حصتهم من مياه الري. وقد وصل الأمر الى احتجاج الحكومية السودانية ذاتها عندما طرح في مصر بعد «الصلح» مع العدو الاسرائيلي عن مشروع توصيل المياه لسيناء.

تضاف الى ذلك ايضاً فكرة انتقال الايدي العاملة الزراعية من مصر الى السودان، اي حل ما يسمى بمشكلة الانفجار السكاني بمصر. فاذا كان بالفعل في مصر فائض سكاني يتجسد في البطالة المقنعة والسافرة، فإن الأمر ينطبق على السودان. فقوة العمل بالسودان أي السكان بين (١٥ – ٦٤ سنة) تشكل ٥٠ بالمئة من اجمالي السكان، الا ان ما يحتل وظيفة بالفعل يشكل ٣٢ بالمئة فقط من قوة العمل، بينما الباقي لا يعملون، هذا دون ان يؤخذ بالحسبان البطالة المقنعة، وذلك يبدو جلياً في الهجرة السودانية نحو بلدان الخليج وغيرها، كما هي الحال بالنسبة الى مصر وبالتالي فمحاولة اثارة مسألة نقل ايدي عاملة مصرية الى السودان، يفاقم من اوضاع البطالة فيها.

انطلاقاً من هذه الأوضاع التي تشابه اوضاع معظم البلاد

المتخلفة - التابعة، يتبدى لنا استحالة المخرج الفردي لأي منها من تلك الأزمة الضارية التي تطحنها جميعاً. وبالمثل محكوم على اي تجارب ثنائية بنفس المصير او على الأقل تظل محدودة النتائج. برغم مشروعيتها وتجسيدها لفكرة صحيحة، ان كانت تعني محاولة نفي التخلف والتبعية والتعبير عن مصالح وارادة الجماهير العريضة للشعوب. فمع الاقرار بان هناك ظروفاً موضوعية تجعل لمشروع اقتصادي متكامل مشروعية ما لمواجهة خطر الجوع، فإنه تظل هناك عوامل تتجاوز توفر المياه والارض في بلد والأيدي العاملة في بلد اخر. وهي عوامل تمثل شروطاً ضرورية لامكانية تحقيق اي مشروع، ويمكن ايجازها في رأس المال اللازم مراكمته او استثماره في هذا المشروع. وذلك عامل غير متوفر في اي من البلدين، ولن يتوفر لا على المدى القصير او المتوسط، في ظل الاوضاع السائدة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وفي ظل ثقل المديونية التي تعجز عن تسديد اقساطها والفوائد، ولا في ظل علاقات الانتاج الاجتماعية المختلة والتي تعمل لصالح رأس المال على حساب المنتجين المباشرين. يضاف

أهداف ميثاق التكامل

يستهدف البلدان من توقيع ميثاق التكامل، توطيد علاقتهما الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والعسكرية.

- **ففي المجال الخارجي**: يتم التنسيق في السياسات التي تتبعها الدولتان في مجال العلاقات الدولية، والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، وبين وفود البلدين في المحافل الدولية، وتطوير التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بما يتفق ومسيرة التكامل.

- **وفي مجال الأمن القومي**: «تنظيم وقيادة الدفاع عن الدولتين والتنسيق بين الصناعات العسكرية في الدولتين».

- **في المجالات الاجتماعية**: «العمل وفق استراتيجية موحدة للتعليم والبحث العلمي تستهدف توحيد سياسات ونظم ومناهج التعليم في البلدين».

«القضاء على الأمية بصورة شاملة خلال فترة زمنية

محددة». «اثراء الفكر المشترك للشعبين بما يؤدي الى تحقيق مزيد من الوحدة الفكرية وخلق المزاج النفسي الواحد». «التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الصحفية والاعلامية والثقافية، وبين التنظيمات الشبابية والنسائية والمهنية والنقابية والتعاونية والعلمية». «العمل وفق استراتيجية موحدة لتأمين الخدمات الصحية لشعب وادي النيل والارتفاع بمستوى آداء هذه الخدمات وتوحيد النظم والتشريعات الخاصة بالخدمات الصحية والدوائية في البلدين». توحيد انظمة الرعاية الاجتماعية ورعاية النشء والشيخوخة في البلدين والعمل على الارتفاع بمستوى هذه الخدمات.

- **في المجال الاقتصادي والمالي**: يستهدف التكامل بين البلدين في المجال الاقتصادي والمالي اقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن التقدم والرخاء لكل منهما ولمواطنيهما. وتقوم على استراتيجية يتم تنفيذها تدريجياً ووفقاً لجدول زمني تكفل الآتي:

«وضع وتنفيذ خطة مشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تتكامل مع خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدين». «وضع وتطبيق اجراءات تكفل تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية

والمالية والنقدية تمهيداً لتوحيدها بين البلدين. وكذلك سياسة مشتركة في مجال الزراعة والري، وفي مجال الصناعة والثروة المعدنية والطاقة، وفي مجال النقل والمواصلات. «ووضع ترتيبات عملية تراعى فيها اعتبارات الواقعية ومتطلبات العدالة تستهدف الغاء جميع القيود بما في ذلك الرسوم الجمركية التي تعوق: حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال والارباح. حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية. حرية الاقامة والعمل والتملك والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والموانيء والمطارات المدنية... تلتزم الدولتان بتحقيق اهداف هذا الميثاق خلال فترة انتقالية لا تتجاوز عشر سنوات تنقسم الى مراحل زمنية محددة».

الى ذلك ان هناك غياب كامل للتنظيم والتنسيق والادارة بين الانشطة

الانتاجية في البلدين، ناهيك عن هذا الغياب في داخل كل بلد، في ظل عقلية «انفتاحية» ترى المخرج من الأزمة مخرجاً شخصياً او فردياً، ولا تمثل الأزمة بالنسبة لهذه العقلية ازمة مجتمع، وهي رؤية سعي رأس المال الأجنبي بصنعها.

ان لمشروع تكامل اقتصادي حقيقي يجب ان يشترط الاستثمار المنتج في مشروعات اقتصادية بعينها تخدم الهدف النهائي للتكامل. ولا يكون الأمر مجرد نقل رأس المال لمشروعات ريعية او تجارية او في اعمال الاستيراد والتصدير... الخ. فكل هذه المشروعات قد تعيق التكامل الموجود بين البلدين.

اذن فالتكامل يأخذ مشروعيته وامكانية تحققه من مراعاة الظروف المادية بالبلدين وامكانياتهما المتاحة والاحتمالية. والأهم من ذلك ان يكون تعبيراً عن ارادة فعلية للشعبين. وغياب هذه العناصر عن اي مشروع تكاملي سيحكم عليه مسبقاً، ككل مشروعات «الوحدة» و«الاتحاد» و«التوحيد»، بان يصبح حبراً على ورق.

أي رسالة أو تعليق؟